IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة
ISSN (E) : 2616 - 7808 II ISSN (P) : 2414 - 7419
https://js.alkutcollege.edu.iq/
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المـؤتـمـر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة - 2 – 3 مايو/ أيار 2023

قياس اثر الائتمان المصرفي على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)

أ. د. أديب قاسم شندي السعدي[1] ، م. د. مرتضى حسين لفته البديري[2]

المستخلص

يحظى الجهاز المصـرفي بمعظم اقتصـاديات العالم بمكانة مميزة في النشـاط الاقتصـادي لارتباطه المباشـر بأغلب فروع الانشطة الاقتصادية، اذ تقوم المصارف بمنح الائتمان المصرفي من قروض وتسهيلات مصرفية مقدمة لزبائنها مقابل تسـديدها مسـتقبلاً بغية تحقيق اهدافها الاقتصـادية ، لذا فمنح الائتمان مرتبط مباشـرة بالأوضـاع الاقتصـادية للبلاد مما ينعكس مباشـرة على الوظيفة الائتمانية والاسـتقرار المصـرفي، اذ تهدف الدراسة لقياس وتحليل اثر الائتمان المصرفي على مؤشر البطالة في العراق باعتبار الائتمان المصرفي متغير مستقل و مؤشـر البطالة متغير تابع ضـمن المدة (2004-2019) ، ومن ثم فان مشـكلة الدراسـة لهذه العلاقة تقوم على التساؤل الاساسي الذي يبين(مدى تأثير الائتمان المصرفي بالمتغير الاقتصادي هدف الدراسة)، كما تشـير فرضـية الدراسـة الى وجود علاقة عكسـية بين الائتمان المصـرفي والبطالة وذلك بأجراء تطبيق اختبار انموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR) ، فقد اوضـحت الدراسـة بوجود علاقة طويلة الاجل في اطار منهجية (VAR) وان معلمة المتغير التوضيحي (البطالة) قد اظهرت تأثيرا عكسياً وغير معنوي احصائياً.

الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي، معدل البطالة، أنموذج الانحدار الذاتي (VAR)

انتساب الباحثين
[2،1] قسم ادارة الاعمال، كلية الكوت الجامعة، العراق ، واسط ، 52001

[1] adeeb.q.shandi@alkutcollege.edu.iq
[2]Mortada.hussein@alkutcollege.edu.iq

[2]المؤلف المراسل

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2023

Measuring the Impact of Bank Credit on the Unemployment Rate in the Iraqi Economy for the Period (2004-2019)

Prof. Dr. Adeeb Qassim Shendi [1] , Dr. Mortada Hussein Lafta Al-Bdiere [2]

Abstract

The banking system in most economies of the world has a privileged position in economic activity due to its direct connection with most branches of economic activities, as banks grant bank credit from loans and banking facilities provided to their customers in exchange for future payment in order to achieve their economic goals, so granting credit is directly linked to the economic conditions of the country, which is directly reflected on The credit function and banking stability, as the study aims to measure and analyze the impact of bank credit on the unemployment index in Iraq, considering bank credit as an independent variable and the unemployment index as a dependent variable within the period (2004-2019), and then the problem of the study for this relationship is based on the basic question that shows (The extent of the impact of bank credit on the economic variable, the objective of the study), and the study hypothesis indicates that there is an inverse relationship between bank credit and unemployment, by applying the vector autoregressive model test (VAR). The explanatory (unemployment) showed an inverse and statistically insignificant effect.

Keywords: bank credit, the unemployment rate, the vector autoregressive model test (VAR)

Affiliation of Authors
[1,2] Department of Business Administration , Al-Kut University College ,Iraq, Wasit, 52001

[1] adeeb.q.shandi@alkutcollege.edu.iq
[2]Mortada.hussein@alkutcollege.edu.iq

[2] Corresponding Author

Paper Info.
Published: Aug. 2023

المقدمة :

القطاع المصرفي يعد مؤشراً اساسياً وحيوياً بالنسبة للأوضاع الاقتصادية لأي بلد فهو يحظى بدور مهم لا يمكن التغاضي عنه بالنسبة للتطورات الاقتصادية بو صفه مدخلاً مهماً للدولة بممارسة سياستها الاقتصادية ومن ثم فان تقدم الاقتصاد لأي بلد يكون مرهون بتطور واستقرار الجهاز المصرفي وان هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف الانظمة الاقتصادية ودرجة الحرية التي يمتلكها القطاع المصرفي بالنسبة للخطط والسياسات والبرامج التي يتم وضعها ومدى تدخل الدولة بتوجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه، وان البنك المركزي يقع على رأس قمة الهرم للجهاز المصرفي والذي يقوم بعملية التنظيم للسياسة النقدية والائتمانية والمصرفية وتكون عملية الاشراف على التنفيذ بحسب الخطة العامة للدولة، ومن ثم فان المصارف والمؤسسات المالية تمثل النواة الرئيسة لعملية التمويل والتي تعتمد بصورة اساسية على طبيعة السياسات المستخدمة في عملية تعبئة الائتمان المصرفي وتوجيهه باتجاه مجالات التنمية الاقتصادية، اذ يعد الائتمان المصرفي واحداً من ابرز الوظائف المصرفية واهمها التي تمارسها المصارف بصورة عامة، فهو يمثل المحور الرئيس لإيرادات المصارف مهما اختلفت وتعددت مصادره.

اهمية البحث:- تكمن اهمية الدراسة من دور الائتمان المصرفي بالتأثير على البطالة ودور هذه العلاقة في تحفيز وتنمية الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث :- من اجل بيان طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والبطالة لذا فان الدراسة تقوم على بيان (مدى تأثير الائتمان المصرفي على البطالة.

فرضية البحث :- للائتمان المصرفي دور كبير بالتأثير على البطالة وذلك بتمويله للأنشطة الاقتصادية في العراق ومن ثم فان ذلك سيعمل على التأثير على معدلات التشغيل، لذا فالدراسة تنطلق من فرضية رئيسة تقوم على وجود علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي والبطالة.

الحدود المكانية :- العراق

الحدود الزمانية :- المدة (2004-2019).

هدف البحث :- تهدف الدراسة الى قياس اثر الائتمان المصرفي على البطالة في العراق وتحليله ضمن المدة (2004- 2019)

المبحث الاول: الائتمان المصرفي وعلاقته بالبطالة في العراق للمدة2004-2019

اولاً: الائتمان المصرفي العراقي و التطورات الحاصلة فيه للمدة (2004-2019).

1- مفهوم الائتمان المصرفي :- لقد كان لظهور المصارف التجارية كوسيط مالي بين المدخرين "المقرضين" والمستثمرين "المقترضين" الاثر الكبير في زيادة الاهمية بالنسبة للائتمان بعد ان كان يشتمل على حجم الثقة التي يوليها البنك لشخصٍ معنوياً كان او طبيعياً ، اذ يعمل على تقديم مبلغ مالي الغاية منه العمل على تحقيق غرض معين ضمن مدة زمنية معلومة وبوجود جملة من الشروط التي يتفق عليها الاطراف مقابل القيام بتحصيل عوائد نقدية يتم الاتفاق عليها مسبقاً بين اطراف العقد وبالتاكيد فان ذلك سيكون مقابل مجموعة من الضمانات التي يتم تقديمها من قبل المدين والتي عن طريقها يستطيع البنك ان يسترد مبلغ القرض مع الفوائد عندما يكون العميل عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته . ان الائتمان المصرفي يعبر عن مقدار القروض التي تقدمها المصارف التجارية لعملائها " افراداً كانوا او مؤسسات او مصارف اخرى" ، وبالتالي فانه يمثل ابرز المجالات التي من خلالها يحقق الاستثمار جاذبيتاً للمصارف نظراً لارتقاء العوائد المتداولة عنه [1]، لذا فان الائتمان المصرفي يشتمل على كل ما يمكن ان تقدمه المصارف من تسهيلات ائتمانية للاشخاص والشركات الخاصة بالاعمال "المقترضين" بهدف القيام بتحقيق جميع المتطلبات المتعلقة بتمويل النشاطات الاقتصادية المتعددة وضمن فترات زمنية متفاوتة ومختلفة يقابل ذلك تحيل المصارف لمجموعة من العوائد ، لقد عرف الائتمان المصرفي غير انه عبارة عن قيام طرف معين من اطراق العقد بتقديم مقدار معين من الاموال الى الطرف الاخر وذلك من اجل حصوله على مقدار من النقود في الغالب يكون اكبر من المبلغ السابق. [2]

2- تحليل التطورات الحاصلة بالائتمان المصرفي العراقي (2004-2019) :- ان التطورات الحاصلة بالاقتصاد العراقي ما بعد عام2003وما شهده البلد من حركة انعطاف كبيرة على مختلف المستويات السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية فقد مثلت مرحلة جديدة من العمل المصرفي اذ كان الجهاز المصرفي ضمن الفترات السابقة لانهيار النظام السياسي في العراق عام2003يعاني من جملة مشكلات وعلى مستويات مختلفة وما تبع ذلك من تشابك في الخطط والسياسات، فالسياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي لم تحظ بالاستقلالية التامة ولا حتى بالمنهجية الواضحة وان القرارات

الصادرة من قبل البنك المركزي كانت خاضعه لهيمنة السياسة المالية وحكومة الدولة، بعد تغيير النظام السياسي فقد حصل هناك جملة من التطورات على مستوى النظام المصرفي والتي من ابرز ها عملية الانتقال الى اقتصاد السوق. كما تعد المصارف من ابرز المكونات التي يتألف منها النظام المالي في العراق وان مدى التطور في النظام المالي مرهون بحجم الاستقرار والتطور في الجهاز المصرفي، كما ان الائتمان المصرفي يمثل احد العناصر الأساسية بالنسبة للمصارف في النشاطات الاقتصادية لكونها تؤدي دوراً رئيسا ومحورياً في عملية تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها من اهم مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف وذلك من خلال ارتفاع حجم العوائد التي يتم تحقيقها بالمقارنة مع باقي الاستثمارات ومن ثم تحقيق اكبر قدر من الارباح .

ان الائتمان المصرفي بصورة عامة يتمثل بمجموعة من التسهيلات المصرفية التي يتم منحها للعميل او الالتزام بصرف مبلغ نقدي مقابل الحصول على حقوق التسديد للمبلغ المصروف مع اضافة بعض الفوائد او الرسوم على المبلغ سواء كان ذلك بشكل مضمون او غير مضمون [3] لذلك فانه يمكن ان نقسم الائتمان المصرفي على نوعين من التسهيلات المصرفية هما "المباشرة وغير المباشرة"، اذ ان "التسهيلات المصرفية المباشرة" تمثل الائتمان النقدي، اما "التسهيلات المصرفية غير المباشرة" فأنها تمثل الائتمان التعهدي، ومن جدول(1) نرى بان حجم الائتمان المصرفي ضمن بداية مدة الدراسة وحتى عام2009كان يتمثل في نوع واحد من التسهيلات المصرفية والمتمثل بالتسهيلات المصرفية المباشرة "الائتمان النقدي"، اما "الائتمان التعهدي" فلم يكن موجودا ضمن تلك المرحلة ومن متابعه الائتمان المصرفي نرى بانه شهد ارتفاعا من(824673) مليون دينار في 2004الى (1717450) مليون دينار في2005وبمعدل نمو مرتفع بلغ(108,0) نتيجة قيام الحكومة المركزية بمنح رواتب للموظفين بالعملات الأجنبية مما أثر على ارتفاع الرغبات لدى اغلبهم في القيام بادخار هذه الاموال لدى المصارف وذلك بعد صدور التعليمات من قبل البنك المركزي بموجب القانون رقم(56) لسنة2004وبموجبه تم اطلاق الحرية للمصارف بمسألة تحديد اسعار الفائدة لدى المصارف من اجل التشجيع على المنافسة في ما بينها وفي رفع قدرة المصارف بجذب الودائع مما يؤدي لزياده حجم الائتمان، يضاف لذلك رفع ثقة الافراد بالعملة الجديدة بعد استبدالها بالعملة السابقة واعتمادها كمخزن للقيمة وتحسين سعر صرف الدينار العراقي مقارنة مع العملات الاخرى، مما يساهم بتوجه اصحاب رؤوس الاموال نحو ايداع اموالهم في المصارف بهدف تجنب المصاعب التي ترافق عملية تبديل العملة [4]كل ذلك له تأثير ايجابي برفع حجم الائتمان الممنوح من المصارف اذ ارتفع حجم الائتمان المصرفي الى(4587454)مليون دينار في عام2008 وبمعدل نمو(33,0)، كما ان لتحسن الوضع الاقتصادي بالبلد وما شهده من استقرار امني وارتفاع بحجم الودائع المصرفية وزيادة رؤوس الاموال والموجودات النقدية على اثر الزيادة في اعداد المصارف كان له الدور البارز في توسع حجم الائتمان المصرفي. كما مبين في الجدول (1).

جدول (1): يبين الائتمان المصرفي بحسب النوع (الائتمان النقدي والتعهدي) بالعراق للمدة2004-2019(مليون دينار)

السنة	الائتمان المصرفي	معدل نموه	الائتمان النقدي	معدل نموه	الائتمان التعهدي	معدل نموه
2004	824673	----	824673	----	----	----
2005	1717450	108.25	1717450	108.25	----	----
2006	2664898	55.16	2664898	55.16	----	----
2007	3459020	29.79	3459020	29.79	----	----
2008	4587454	32.62	4587454	32.62	----	----
2009	51761907	1024.33	5690062	24.03	46071845	----
2010	51512441	(0.48)	11721535	106.00	39790906	(13.63)
2011	59376530	15.26	20344076	73.56	39032461	(1.90)
2012	72612878	22.29	28438688	39.78	44174190	13.17

2013	83619037	15.15	29952012	5.32	53667025	21.48
2014	85031460	1.68	34123067	13.92	50908393	(5.14)
2015	77285840	(9.10)	36752686	7.70	40533154	(20.38)
2016	70461730	(8.82)	37180123	1.16	33281607	(17.89)
2017	65604207	(6.89)	37952829	2.07	27651378	(16.9)
2018	63832580	(2.7)	38486947	1.40	25336633	(8.37)
2019	67322333	5.46	42052511	9.26	25269822	(0.26)

المصدر:- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

ارتفع بعد ذلك معدل نمو الائتمان المصرفي بصورة ملحوظة في عام2009ليصل الى(99,10)على اثر القيام بمنح التسهيلات المصرفية غير المباشرة "الائتمان التعهدي" وما كان يشكله من نسبة كبيرة والتي تقدر بحوالي(89%)من اجمالي حجم الائتمان المصرفي اذ بلغ(46071845) مليون دينار(انظر جدول (2))، واما المتبقي فيرجع الى الائتمان النقدي الذي شهد هو الاخر ارتفاعا في معدل النمو وبمقدار(24,0)بعد ان بلغ (5690062) مليون دينار مشكل نسبة قدرها (11%)ولكن هذا الارتفاع كان بصورة اقل مما هو عليه في عام2008وذلك على اثر الازمة المالية العالمية "ازمة الرهن العقاري" والتي تركت اثر ها على الوضع المالي للبلد والتي تصنف كواحدة من أسوء الازمات ذلك لانتشار تبعاتها على مختلف انحاء العالم، وبما ان العراق يصنف على انه احد البلدان المعتمدة وبنسبة كبيرة على حجم الايراد النفطي في عملية التمويل للموازنة العامة لذا كان للانهيار بقيم العملات لتلك الدول تبعاً لهذه الازمة السبب بتغيير حجم الطلب العالمي على كميات النفط الخام مما اثر وبشكل سلبي على حجم الايرادات النفطية العراقية ومن ثم انخفاض وتراجع حجم العملات الأجنبية لدى البلد(زينب احمد محمد،2014: 243)، انخفض بعد ذلك معدل النمو السنوي للائتمان المصرفي بشكل طفيف في عام2010بعد ان تراجع الائتمان المصرفي الى(51512441)ليحقق معدل نمو سالب بلغ(48,0)ولكن هذا لم يمنع الائتمان النقدي من استعادة نشاطه بعد ان قام برفع مستوى الصادرات النفطية وزيادة حجم الايرادات ليصل حجم الائتمان النقدي الى(11721535)مليون دينار في عام2010وبمعدل نمو موجب بلغ(06,1)مقابل تراجع في حجم الائتمان التعهدي الذي وصل الى(39790906)مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ(0.13). أستمر بعد ذلك الائتمان المصرفي بالارتفاع حتى عام 2014والذي وصل فيه الى(85031460)مليون دينار وذلك على اثر التطورات الحاصلة في الجهاز المصرفي نتيجة لازدياد اعداد المصارف وتوفر رؤوس الاموال بنسب كبيره ورفع حجم الودائع في تلك المصارف، مما ادى الى رفع حجم الودائع بعد قيام المصارف بعمليات منح القروض والسلف الاستهلاكية للمواطنين ليشكل فيها الائتمان النقدي ما نسبته(40%)من اجمالي الائتمان المصرفي بعد ان بلغ (34123067) مليون دينار واما الائتمان التعهدي فقد شكل نسبته (60%) بعد ان بلغ(50908393)مليون دينار على الرغم من تسجيله معدل نمو سالب، شهد بعد ذلك الائتمان المصرفي انخفاضا ملحوظا خلال السنوات اللاحقة على اثر الاحداث التي شهدتها البلاد من سيطرة لعصابات داعش الإرهابية على بعض المحافظات العراقية، بالإضافة الى الانخفاض الذي شهدته اسعار النفط والارتفاع في حجم الكميات المسحوبة من اموال الافراد الموجودة لدى المصارف بسبب تخوفهم من الاوضاع المتردية في البلاد وكذلك هجرة مجموعة كبيرة منهم الى الخارج، الامر الذي كان له تأثير سلبي على حجم الكتلة النقدية في عموم العراق وتعطيل دور العمل المصرفي، اذ انخفض حجم الائتمان المصرفي الى(70461730)مليون دينار عام2016بلغ فيه الائتمان النقدي(37180123)مليون دينار وبنسبه بلغت(52%) من اجمالي الائتمان المصرفي اما الائتمان التعهدي فقد شكل نسبة(48%)بعد ان بلغ(33281607)مليون دينار وهذا الانخفاض يأتي نتيجة تراجع الاستيرادات بالبلاد من (39.1) مليون دولار عام 2015 الى (19.5) مليون دولار عام2016، اما عام 2017فقد كان هناك انخفاض بالائتمان التعهدي على اثر الانخفاض الحاصل في الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان بمعدل (17.6 %) و(33.7 %) للحكومة المركزية وبمعدل (63.7 %) و (6.44 %) للقطاع الخاص، استمر بعد ذلك بالانخفاض حتى عام2018ليصل الى(63832580)مليون دينار، الا انه عاد للارتفاع مجددا عام2019 على اثر الازمة الصحية العالمية (انتشار وباء كورونا) وتعطل العالم الخارجي بالكامل بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة ليصل الى(67322333)مليون دينار وبمعدل نمو بلغ

(46,5) شكل فيه الائتمان النقدي نسبة(62%) من اجمالي الائتمان المصرفي بعد ان بلغ(42052511) مليون دينار والائتمان التعهدي(25269822)مليون دينار وبنسبه(38%).

ثانياً: العلاقة بين الائتمان المصرفي ومعدلات البطالة في العراق للمدة (2004- 2019)

1- تحليل واقع مؤشر البطالة في العراق للمدة (2004-2019):- تعد ظاهره البطالة من العقبات المهمة التي تقف امام عملية النمو والتطور الاقتصادي للبلد، اذ تترك اثراً كبيراً بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، فقد امتازت معدلات البطالة بالاقتصاد العراقي ضمن مدة الدراسة بالارتفاع النسبي نتيجة لما شهد البلاد من انعدام للاستقرار الامني وما تبع ذلك من اختلال في الهيكل الاقتصادي، بالأضافة الى تراجع معدلات النمو وارتفاع اعداد الافراد الذين دخلوا الى سوق العمل مع عدم امتلاكهم القدرات في توفير فرص العمل وذلك نتيجة التوقف وعدم الاستمرار بجملة من المشاريع الصناعية والخدمية في الانتاج سواء كان ذلك على مستوى القطاع العام او الخاص والتي لها دور كبير بتشغيل اعداد هائلة من الايادي العاملة.

من متابعة جدول (2) والذي يبين معدلات البطالة في العراق خلال مدة الدراسة والتي كانت تمتاز بارتفاع معدلات البطالة والتي لم تقتصر على تلك المرحلة فحسب بل اشتملت حتى على المرحلة التي سبقتها وذلك على اثر فرض العقوبات الدولية على البلاد مما ساهم في تعطيل جزء كبير من المنشأت الصناعية والخدمية وانهيار للنشاط التجاري الخارجي وضعف مساهمة القطاع الخاص فقد بلغ معدل البطالة (26.8%) في عام2004وهو معدل مرتفع بالرغم مما شهده البلاد من تغير في النظام السياسي والاقتصادي ولكن هذا التغيير لم يقلل من ظاهره البطالة ذلك لان هذه المرحلة امتازت بعدم الاستقرار الامني والسياسي اذ ضربت البلاد موجة من العمليات الإرهابية من قبل "عصابات داعش الإرهابية" وما تبع ذلك من عمليات تخريب طالت أغلب البنى التحتية للبلاد ومؤسساتها وبالتحديد المؤسسات الصناعية التي تم التركيز عليها وايقافها عن الانتاج وتقادم معظم المصانع والمنشات الانتاجية والتي اصبحت لا تواكب التطور العلمي والعملي ولا تستطيع منافسة المنتجات الحديثة من قبل الشركات المنافسة في باقي دول العالم فضلا عن القيام بتسريح اعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة يضاف لذلك انخفاض حجم الوقود ورداءة التيار الكهربائي الذي كان له دور في ارتفاع تكاليف الانتاج وعدم قدرة المصانع والمعامل القائمة بعملية الانتاج على المنافسة مع السلع المستوردة التي ظهرت للساحة بعد عام2003وفتح الحدود العراقية مع البلاد المجاورة الامر الذي ادى الى أغلاق أعداد كبيرة من المؤسسات الإنتاجية بصورة كلية او جزئية وتعطيل اعداد كبيرة من العمال ومن ثم تراجع الطلب على العمالة وتزايد معدلات البطالة، كما مبين في الجدول (2).

جدول (2) : يبين معدلات البطالة في العراق للمدة 2004-2019 (نسبة مئوية)

السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل البطالة %	معدل نمو البطالة	السنة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل البطالة %	معدل نمو البطالة
2004	27139	26.8 %	----	2012	34208	11.9 %	7.21
2005	27963	17.9 %	(33.21)	2013	35095	12.1 %	1.68
2006	28810	17.5 %	(2.23)	2014	36005	12.8 %	5.78
2007	29682	17.7 %	1.14	2015	35213	13.2 %	3.12
2008	30577	15.3 %	(13.56)	2016	36169	13.5 %	2.27
2009	31664	14 %	(8.5)	2017	37140	13.8 %	2.22
2010	32481	12 %	(14.29)	2018	38431	22.6 %	63.77
2011	33338	11.1 %	(7.5)	2019	39310	22 %	(2.65)

المصدر :- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة

انخفضت معدلات البطالة تدريجياً خلال الأعوام اللاحقة فقد انخفض الى(17.5%) في عام 2006 وذلك على اثر انتقال قسم كبير منهم للعمل في الأجهزة الأمنية، بالإضافة لما قامت به الدولة من برامج لتوفير القروض الميسرة عن طريق اقامة المشاريع الصغيرة والسعي لتحويل الفئة العاطلة عن العمل لفئة منتجة بغية تحسين المستوى المعاشي لهم، كما ان قيام الدولة باتباع مجموعة من

السياسات التي كان لها دور بتوفير فرص التشغيل ومساعدة الافراد العاطلين عن العمل لاكتساب المهارات والقدرات التي تساعدهم في سوق العمل. شهد بعد ذلك معدل البطالة انخفاضاً في عام 2008على اثر منح القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والعمل في الأجهزة الأمنية ليصل الى(15.3%)، اما بعد عام 2008 فقد استمرت معدلات البطالة بالاستقرار يصورة نسبية مع بعض التغييرات الطفيفة، فقد بلغ معدل البطالة (11.1%)عام 2011وان الاستقرار يرجع لجملة قرارات تم اصدارها من قبل السلطة النقدية "البنك المركزي"عام2007والتي تقوم بزيادة سعر الفائدة على الودائع ورفع قيمة الدينار العراقي من خلال مزاد العملة بغية القضاء على ظاهرة التضخم والتي لها دور كبير بالتأثير على ظاهرة البطالة ومن ثم فانه مع انخفاض سعر الفائدة على القروض الممنوحة وما شهدته هذه المرحلة من تحسن للأوضاع الأمنية قد ساهمت بزيادة فرص العمل للأفراد بزيادة الاستثمارات ورفع حجم الطلب على الايادي العاملة مما ادى لخفض معدلات البطالة، الا ان معدل البطالة عاد للارتفاع مجدداً عام2015ليصل الى(13.2%)وذلك نتيجة للاضطرابات الأمنية التي شهدتها البلاد بعد دخول العصابات الإرهابية "داعش" التي كان لها الأثر الكبير بتراجع حركة التجارة وتضاؤل العوائد المالية الناتجة عنه وتوقف مشاريع البناء بالمناطق المسيطر عليها مما ادى لظهور عدد كبير من العاطلين عن العمل خلال مرحلة التوقف، كما ان لظهور النازحين واللاجئين وانسحاب الشركات الأجنبية، ما ادى ذلك لتعطيل وظائفهم واعمالهم ومحاولتهم البحث عن وظائف اخرى ودخول البلاد بأزمة مركبة بتزايد اعداد العاطلين عن العمل والركود الاقتصادي لتاتي بعدها ازمة انخفاض اسعار النفط وتعقد الموقف بعد ان شهدت انخفاضا بصورة كبيرة لتتهاوى بعدها القدرات المالية مما دفع الحكومة العراقية لتبني سياسة التقشف المالي مما ادى لتوقف تنفيذ مئات المشاريع بمختلف المحافظات فضلا عن قيام الحكومة برفع ضرائب المبيعات على السلع المستوردة بهدف تعزيز الايرادات المالية ومحاولة التقليل من حجم الازمه المالية ولكن هذا لم يجدي نفعاً في تقليل مستوى وحجم البطالة مما ادى الى الاستمرار بالارتفاع ليصل الى(22%)عام2019.

2- اثر العلاقة بين الائتمان المصرفي والبطالة في العراق للمدة (2004- 2019):- يحظى الائتمان المصرفي بأهمية كبيرة في مسالة خلق فرص العمل بالنسبة للعاطلين عن العمل ورفع مستويات القدرة الشرائية للأفراد ومستوياتهم المعاشية من خلال الاتساع في حجم النشاطات الاقتصادية ورفع حجم الدخل ومن ثم سيعمل على تخفيض معدلات البطالة [5]، اذ يتأثر حجم البطالة بقدر كبير "مع ثبات العوامل الاخرى" بالائتمان المصرفي للأفراد والشركات، اذ ان مقدار القروض والتسهيلات الائتمانية والائتمان المصرفي بصورة عامة سوف تعمل على المساهمة بزيادة كميات المعروض النقدي المتواجد لدى الجمهور في التداول، وبما ان البطالة ستكون ذات علاقة ارتباط عكسية مع المعروض النقدي لذلك سيكون اعتماد اثر الائتمان المصرفي على البطالة عن طريق حجم وقدرة الائتمان المصرفي والذي يعتمد بدرجة كبيرة على مدى فاعلية القطاع المصرفي في تنمية المجتمع، اذ ان هنالك ارتباط كبير بين معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التراجع في نسب البطالة، اذ ان السياسة الموجهة نحو تخفيض معدلات البطالة تنطلق من فريضة وجود علاقة ارتباط مباشرة بين النمو الاقتصادي ونسب البطالة، اذ انه مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فلابد من ان يتناسب مع مستويات الانخفاض في نسب البطالة اذ ان ارتفاع نسب التشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي ستؤدي الى انخفاض نسب البطالة وان عملية تحديد نسب الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي تعتمد بشكل اساس على السياسة النقدية المتبعة في البلاد [6] لقد اعتمد الاقتصادي الانكليزي كينز على سياسة الانعاش عبر تحليله للطلب كما اعتمد من قبل العديد من الاقتصاديين الذين كانوا ينظرون الى ان معدلات البطالة ستتراجع بصورة تلقائية عندما يكون هناك ارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي، اما بالنسبة للطرف الاخر فانه يعتمد على جانب العرض عن طريق دعمه نسب ومعدلات الارباح والعوائد المتحصلة من المشاريع[7] قد يكون للائتمان المصرفي تأثير على معدلات البطالة او قد لا يؤثر عليها فمثلاً القروض المقدمة بهدف التوسع بالاستثمارات القائمة والتي قد توجه نحو الكثافة الرأسمالية كما هو الحال بالنسبة لعمليات الاحلال والاستبدال والتي لا تترك اي اثر على البطالة اما الاستثمارات الجديدة فان لها دور كبير بتغير نسب البطالة اذ لا يمكن انشاء هذه الاستثمارات من دون وجود العمالة ومن ثم سيتضح اثر الائتمان المصرفي على معدلات البطالة بصورة ملحوظة عن طريق تشغيل العمالة الجديدة في هذه المشاريع الامر الذي يعمل على تقليل معدلات البطالة بالمجتمع، فعندما يرتفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي بنسبة معينة على اثر الزيادة في معدلات الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف فان ذلك سيعمل على زيادة معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة بالمجتمع كما ان مستوى الانتاجية سيرتفع عند زيادة الناتج المحلي الاجمالي وهذه الزيادة سيتبعها ارتفاع وبصورة اقل وبتناسب مع عوامل الانتاج[8]،وكما مبين في الجدول (3)

جدول (3) : يبين العلاقة بين الائتمان المصرفي ومعدلات البطالة في العراق للمدة 2004-2019

السنة	الائتمان المصرفي	معدل النمو	معدل البطالة %	معدل نمو البطالة
2004	824673	----	26.8 %	----
2005	1717450	108.25	17.9 %	(33.21)
2006	2664898	55.16	17.5 %	(2.23)
2007	3459020	29.79	17.7 %	1.14
2008	4587454	32.62	15.3 %	(13.56)
2009	51761907	1024.33	14 %	(8.5)
2010	51512441	(0.48)	12 %	(14.29)
2011	59376530	15.26	11.1 %	(7.5)
2012	72612878	22.29	11.9 %	7.21
2013	83619037	15.15	12.1 %	1.68
2014	85031460	1.68	12.8 %	5.78
2015	77285840	(9.10)	13.2 %	3.12
2016	70461730	(8.82)	13.5 %	2.27
2017	65604207	(6.89)	13.8 %	2.22
2018	63832580	(2.7)	22.6 %	63.77
2019	67322333	5.46	22 %	(2.65)

المصدر :- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية لسنوات متفرقة

ان عنصر العمل هو من العناصر المهمة والرئيسة في عملية خلق المنافع الاقتصادية والتي تعمل على المساهمة برفع مستويات المعيشة بالنسبة للفرد والمجتمع على حدا سواء، كما انه يعد وسيلة من خلالها تسعى التنمية لتحقيق اهدافها، ومن متابعة الاقتصاد العراقي ضمن مدة الدراسة نرى بانه شهد انعدام للأمن والاستقرار واختلالات هيكلية على المستوى الاقتصادي وانخفاض بمعدلات النمو وزيادة اعداد الافراد بسوق العمل وعدم توفر فرص العمل على اثر توقف الكثير من المشاريع الخدمية والصناعية بالنسبة للقطاع الخاص والعام التي لها دور كبير في عدم استقطاب العديد من العاطلين مما نجم عنه ارتفاع نسب البطالة بشكل بارز والتي تعد من اهم التحديات التي تواجه تطور الاقتصاد والتي اثرت كثيراً في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فقد كان هناك توجه اعداد كبيرة من الايادي العاملة بالقطاع الزراعي للانخراط لصفوف الجيش والشرطة بعد عام2003مما عمل على تقليل معدلات البطالة لتنخفض من(26.8%)عام 2004الى (17.9%)عام2005، كما كان لمنح الائتمان المصرفي وزيادة الاستثمارات عام2006الاثر البارز استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وانخفاض معدلات البطالة، فمع ارتفاع حجم الائتمان المصرفي من(1717450)مليون دينار عام2005 الى(2664898) مليون دينار عام 2006 كان هناك انخفاض في نسبة البطالة من(17.9%)عام 2005الى (17.5%)عام 2006. اما عام 2009فقد شهدت معدلات البطالة انخفاض على اثر توظيف اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل لدى مؤسسات الدولة ليصل الى(14%) مع ارتفاع كبير في معدلات النمو بالنسبة للائتمان المصرفي الذي بلغ(1024.33) بعد ان ارتفع الى(51761907)مليون دينار وان هذا الارتفاع الكبير جاء نتيجة منح الائتمانات التعهدية التي تم استحداثها في عام2009 كما شهد عام 2011انخفاضا في معدلات البطالة الى (11.1%) على اثر الارتفاع في حجم الائتمان المصرفي الممنوح الى (59376530) مليون دينار، الا ان معدلات البطالة عادت لتشهد ارتفاعاً مرة اخرى في عام 2013 وبنسبة(12.1%) على الرغم من الارتفاع الذي شهده حجم الائتمان المصرفي وذلك نتيجة لسوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها تلك المرحلة من انخفاض في اسعار النفط الامر الذي ترتب عليه غلق قسم من المعامل بعد انخفاض حجم الطلب على السلع المحلية المنتجة، اما في عام2015وعلى اثر الحرب التي شهدتها البلاد مع

عصـــابات داعش وعلى الرغم من انخراط اعداد كبيرة من ابناء المجتمع العاطلين عن العمل في التطوع في صـفوف الجيش العراقي والشرطة والقوات الامنية الاخرى وتعينهم على ملاكاتها الا ان نسب البطالة لم تشـهد انخفاضـا بل انها شـهدت ارتفاعاً في معدلات البطالة التي ارتفعت الى (13.2%) وذلك على اثر توقف اغلب المعامل والمصـــانع عن العمل وتهجير ابناء المناطق وترك اعمالهم ومصـالحهم، اما بالنسبة لحجم الائتمان المصـرفي فقد شـهد تراجعا على اثر سـيطرة عصـــابات داعش الارهابية على عدد من فروع المصـــارف في تلك المناطق التي تقع تحت سـيطرتهم ليصـــل الى(77285840) مليون دينار، اســتمر بعد ذلك حجم الائتمان المصـــرفي بالانخفاض عام2016ليصـــل الى(70461730)مليون دينار مقابل ارتفاع في معدل البطالة بالرغم من هجرة اعداد كبيرة من المواطنين الى خارج البلاد بغية الحصول على الامن والاستقرار وكذلك الحصـــول على فرص في العمل، اما عام2019فقد شـــهد الائتمان المصـــرفي ارتفاع بعد ان بلغ (67322333) مليون دينار ليؤدي لانخفاض بمعدلات البطالة التي بلغت (22%) على اثر التوسع في الاستثمارات والتي عملت على استيعاب اعداد كبيرة من العاملين العاطلين عن العمل، ومما تقدم نلاحظ بان هناك علاقة تناسـبية عكسـية بأغلب مراحل الدراسـة بين الائتمان المصـــرفي ومعدلات البطالة، فمع زيادة الائتمان الممنوح من قبل المصارف فان ذلك سيشجع المستثمرين على الاقبال في الاستثمار بسوق العمل مما يؤدي لزيادة فرص العمل لدى الافراد العاطلين مما يعمل على تقليل نسـب البطالة بين افراد المجتمع، وهذا لا يمنع من وجود حالات اســتثنائية قد يرتفع فيها حجم الائتمان المصـــرفي ومعدلات البطالة كفترات الحروب.

المبحث الثاني: الأساليب القياسية المستخدمة في تحليل الانموذج

اولاً:- توصـيف الانموذج القياسـي: تعد النماذج القياسـية أحد أهم أدوات القياس التي تستخدم بالدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصـــادية من جهة ولمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصـادية من جهة اخرى. وأن المرحلة الأولى لدراسـة أية ظاهرة اقتصـادية دراسـة كمية هي التعبير عن هذه الظاهرة بصـيغة رياضـية معبراً عنها برموز ومعادلات رياضـية وهذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتسمى هذه المرحلة مرحلة توصيف وصياغة النموذج [9] وتتضمن الخطوات الآتية:- بناء هيكل النموذج ، تحديد متغيرات النموذج، الصـيغة القياسية للنموذج.

1- بنـاء هيكـل النموذج: يقوم الانموذج بقيـاس اثر العلاقـة بين الائتمـان المصـــرفي والبطـالـة في العراق للمدة (2004-2019)، لذا فقد تم اعتماد سلسلة ربعية وتم استخدام الاساليب الكمية الحديثة كأسـتقرارية المتغيرات ومنهجية التكامل المشترك بالاعتماد على البرنامج (.Eviews 12)

2- تحديد متغيرات النموذج : لقد تم أسـتخدم الائتمان المصـرفي الذي يؤثر بشـكل مباشـر او غير مباشـر في مسـارها الزمني على المتغير الاقتصـادي هدف الدراسـة في الأجل القصـير والطويل، وذلك بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية، فضلاً عن طروحات بعض المدارس الاقتصادية وما اسـتخدمته الدراسـات النظرية الحديثة وهي على النحو الآتي :-

- المتغير التابع : **Dependent Variable** :- وهو متغير تتحدد قيمته من داخل النموذج وتسمى ايضاً بالمتغير الداخلي (Endogenous variable) ويتضـمن النموذج المقدر في هذه الدراسـة متغيراً تابعاً هو المتغير الاقتصـادي والمتمثل بالبطالة في العراق.
- المتغيرات المستقلة : **Independent variables** :- وهي متغيرات تتحدد بقوى من خارج النموذج وتسـمى أيضـاً بالمتغيرات الخارجية(Exogenous variables)، وهو مؤشـر الائتمان المصـرفي. ومن اجل أثبات أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، تم تشخيص المتغير المشار إليه في الجدول (4) للمشاهدات ربع سنوية من (2004-2019) واعتماداً على ما أفرزه الجانب التحليلي من الدراسـة بوجود متغيرات عدة يمكن توصـيفها: - كما مبين ذلك في الجدول (4)

جدول (4) : يبين توصيف المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الأنموذج القياسي

ت	متغيرات الأنموذج	Symbol variable	Variable type
1	الائتمان المصرفي	BCR	Independent
2	معدل البطالة	UP	Dependent

المصدر:- من عمل الباحث

ج- الصـيغة القياسـية للنموذج :- لغرض تحديد الشـكل الرياضـي وعدد المعادلات التي يحتويها الأنموذج، ولغرض أثبات أثر المتغير المسـتقل على المتغير التابع تم تشـخيص المتغير المشـار إليه في الجدول (4) في الانموذج الرياضي الآتي :-

UP =a +β1BCR +UT ..... (1)

حيث ان :- **a**: تمثل الثابت **B1 :** معلمات **UT**: حد الخطأ UP: معدل البطالة

ثانياً :- أثر الائتمان المصرفي في البطالة

أ- اختبار السـكون (جذر الوحدة) : (**Stability Tests (root unit** :- بهدف التحقق من سـكون السـلاسـل الزمنية تم اسـتخدام طريقة أو اختبار ديكي– فولر الموسـعADF لاختبار جذر الوحدة لـلسـلاسـل الزمنيـة، وتشـير النتـائج المـوضـحـة بجدول(5)لاختبار(ADF)الى:-

1- أن السـلسـلـة الزمنية لمتغير النموذج المسـتقل الائتمان المصرفي (BCR) مستقر بالفرق الاول.
2- أن المتغير التابع البطالة (UP) قد استقر عند الفرق الأول.

وبما ان الاستقرارية كانت بالنسبة للمتغير المستقل والمتغير التابع عند الفرق الاول لذلك سـوف نعمل على تطبيق أنموذج (.(VAR وكما مبين ذلك في الجدول (5)

جدول (5) : يبين نتائج اختبار السكون(ديكي- فولر الموسعADF) للائتمان المصرفي والبطالة

حالة السكون	بدون	ثابت + اتجاه عام	حد ثابت	الاختبار	المتغيرات
غير ساكنة	**0.008-**	**-1.657**	**1.665-**	**ADF**	**BCR** في المستوى
	0.6498	**0.7575**	**0.4481**	الاحتمالية	
ساكنة	**2.6322-**	**2.9294-**	**2.796-**	**ADF**	**BCR** في الفرق الاول
	0.0093	**0.1611**	**0.064**	الاحتمالية	
غير ساكنة	**0.5890**	**0.1311**	**0.8485-**	**ADF**	**UP** في المستوى
	0.8406	**0.9969**	**0.7970**	الاحتمالية	
ساكنة	**1.9271-**	**3.0925-**	**-1.9176**	**ADF**	**UP** في الفرق الاول
	0.0522	**0.1183**	**0.3220**	الاحتمالية	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

ب- مدة الابطاء المثلى في أنموذج VAR : - قبل إجراء تحليل أنموذج VAR لمتغيرات الأنموذج يجب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول(6) اذ يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار سـكوارز (SC) ومعيار هانان– كوين بصورة أساسية اذ يتم اختيار مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير، وكما مبين ذلك في الجدول (6).

جدول (6) : يبين مدة الابطاء المثلى في انموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: UP BCR						
Exogenous variables: C						
Date: 09/22/22 Time: 18:27						
Sample: 2004Q1 2019Q4						
Included observations: 56						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1181.798	NA	7.88e+15	42.27851	42.35084	42.30655
1	-965.2370	409.9194	3.98e+12	34.68704	34.90404	34.77117

2	-927.9712	67.87695*	1.21e+12*	33.49897*	33.86064*	33.63919*
3	-926.4171	2.719663	1.33e+12	33.58633	34.09266	33.78263
4	-923.6866	4.583370	1.39e+12	33.63167	34.28267	33.88406
5	-918.6262	8.132848	1.35e+12	33.59379	34.38947	33.90227

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (**Eviews** 12).

بالاعتماد على معيار(AIC) و معيار سكوارز (SC) ومعيار هانان– كوين تم تحديد العدد الامثل لمدد الابطاء، ويلاحظ ان اقل قيمة تحققت عند مستوى التباطؤ الثاني. نأتي الان لتقدير نموذج (VAR) للمتغيرات المدروسة. بما أن عدد التأخيرات الواجب إدخالها في النموذج هي p=2 فالنموذج الكامل هو (VAR = P) (VAR=2).

ج- جودة النموذج القياسي:-

1- التحليل الاحصائي:- من نتائج اختبار الـ VAR حددت المعادلة الرابعة كأفضل نموذج بناءً على نتائج معيار AIC و Likelihood إذ حقق معيار AIC أدنى قيمة له بين المعادلات بلغت نحو(**1.410644**) واكبر قيمه من بين المعادلات بالنسبة لمعيار Likelihood، اذ بلغت (-**36.61399**). يلحظ من الجدول (7) ان قيمة 2R بلغت (98.2%) أي ان التغيرات في المتغيرات التفسيرية استطاعت ان تفسر ما قيمته (98%) من التغيرات الحاصلة في النموذج . وان ما مقداره (2%) تعود الى تغيرات من خارج النموذج. اما قيمة (F) المحتسبة والبالغة (**744.6211**) وهي اعلى من الجدولية وهذا يدل على معنوية النموذج ككل، وكما مبين ذلك في الجدول رقم (7)

جدول (7) : يبين تقدير أنموذج VAR

Vector Autoregression Estimates		
Date: 09/22/22 Time: 18:29		
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1		
	UP	BCR
UP(-1)	1.709751	110279.0
	(0.08322)	(372701.)
	[20.5456]	[0.29589]
UP(-2)	-0.748864	-214600.4
	(0.08407)	(376542.)
	[-8.90711]	[-0.56992]
BCR(-1)	-2.21E-08	1.700301
	(2.0E-08)	(0.09123)
	[-1.08505]	[18.6373]
BCR(-2)	2.13E-08	-0.724427
	(2.0E-08)	(0.08820)
	[1.08244]	[-8.21318]
C	0.670546	3092787.
	(0.43002)	(1925898)
	[1.55934]	[1.60589]

R-squared	0.982193	0.995537
Adj. R-squared	0.980874	0.995206
Sum sq. resids	11.95097	2.40E+14
S.E. equation	0.470441	2106937.
F-statistic	744.6211	3011.395
Log likelihood	-36.61399	-940.1890
Akaike AIC	1.410644	32.04031
Schwarz SC	1.586706	32.21637
Mean dependent	15.12246	49874656
S.D. dependent	3.401653	30431452

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

2- التحليل الاقتصـادي:- يوضـح الجدول (7) معاملات الأجل الطويـل في إطـار منهجيـة VAR، وقـد اظهر معلمـات المتغيرات التوضـيحية انها غير معنوية احصـائياً، لتأثير الائتمان المصـرفي (BCR) على البطالة (UP) وان هناك علاقة سـلبية ومطابقة لمنطق النظرية الاقتصـادية، اذ يحظى الائتمان المصـرفي بأهمية كبيرة في مسـالة خلق فرص العمل بالنسـبة للعاطلين عن العمل ورفع مسـتويات القدرة الشـرائية للأفراد ومسـتوياتهم المعاشـية من خلال الاتسـاع بحجم النشاطات الاقتصادية ورفع حجم الدخل وبالتالي سيعمل على تخفيض معدلات البطالة أي كلما زاد الائتمان المصرفي عمل ذلك الى زيادة تشـغيل الايدي العاملة مما يؤدي الى انخفاض مسـتويات البطالة .فضـلاً عن انه مطابق لواقع الاقتصـاد العراقي لان اغلب القروض الممنوحة الى الافراد والشركات تسـتثمر بالقطاعات العقيمة التي لا تعمل على زيادة الايدي العامة كما هو موجود في القطاع الصناعي والزراعي.

الاستنتاجات :-

1- للائتمان المصرفي دور كبير بإعادة تمويل الاقتصاد وتنشيط الاسـتثمار ودفع عجله النمو الاقتصـادي نحو الامام، اذ ان التوسع بتقديم الائتمان للمستهلكين سيشجعهم على الاقتراض والتوجه نحو الاسـتثمار بصـوره اكبر من السـابق، كما ان ارتفاع حجم الاستهلاك والاستثمار سيعمل على خلق فرص عمل جديده مما يؤدي لرفع معدلات النمو في الدخل والارباح ومن ثم زياده النمو الاقتصادي وتقليل حجم البطالة .

2- عند ارتفاع معدلات الناتج المحلي الاجمالي على اثر زيادة معدلات الائتمان المصـرفي فان ذلك سـيعمل على زيادة معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة في المجتمع.

3- تشير نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع الخاص باختبار جذر الوحدة لسـكون السـلاسـل الزمنية الى ان المتغير المسـتقل (الائتمان المصـرفي) مسـتقر بالفرق الاول، كما ان المتغير التابع (البطالة)هو ايضاً قد كان مستقرة بالفرق الاول.

4- تشـير نتـائج تقدير العلاقـة طويلـة الاجـل ضـمن اطـار منهجية(VAR) لمعلمة المتغير التوضـيحي (البطالة) بان هناك تأثيرا عكسياً وغير معنوي احصائياً .

التوصيات :-

1- رفع كفاءة الاداء المصـرفي وعصـرنة القطاع المصـرفي وتطوير مهارات الموارد البشـرية بإدخال الادوات الائتمانية الحديثة والتكنولوجيا المصرفية الحديثة لمواكبة التطورات التي يشـهدها النظام المصـرفي العالمي، لذا لابد من تواجد جهاز مصـرفي يتلاءم مع طبيعة الاقتصـاد العراقي لتعزيز فعالية الاقتصـاد بعملية تعبئة المدخرات والمساهمة بتمويل القطاعات الاقتصادية التي تعزيز من مستويات النمو الاقتصادي وبالتالي سيعمل على تقليل نسب ومعدلات البطالة .

2- وضـع استراتيجية رقابية مشددة للتمويل المقدم من المصـارف للعملاء واجراء متابعة لها سـواء كانوا في حالة يسـر او عسـر مالي عن طريق وضـع لجان متابعة لمراحل انجاز المشـاريع وتوقيتات التسديد .

3- استحداث مؤسسات مالية ومراكز متخصصة مستقلة عن الجهاز المصرفي تهدف لدعم الائتمان المصرفي وتقوم بجمع المعلومات والبيانات المالية المرتبطة بالأفراد والشركات وتحليلها ونشرها، بالأضافة الى تشجيع المستثمرين الحقيقيين بالاقتراض من خلال تقديم التسهيلات المصرفية وضمن كافة المستويات ومن ثم اجراء رقابة للمستفيدين.

4- رسم خطط استراتيجية استثمارية تنموية تهدف الى دعم الاقتصاد الوطني عن طريق تشجيع المصارف على تحسين سياستها الائتمانية وتوجيه الائتمان المصرفي نحو المشاريع الاستثمارية والاحتياجات الضرورية وعدم التركيز على تمويل القروض الاستهلاكية .

5- الابتعاد عن الانشطة المصرفية التقليدية الغالبة على معظم الانشطة المصرفية العراقية ورفع مستويات التحرر والانفتاح بالنسبة للقطاع المالي وتعميق الاصلاحات المصرفية قدر المستطاع بغية تطوير القطاع المصرفي وزيادة معدلات التنمية المالية ليواكب التطورات الحاصلة في القطاعات المصرفية العالمية.

المصادر:

[1] علي سعد محمود داود ، البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية – مصر ، 2012 ، ص 30.

[2] ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن ، الطبعة الاولى ، 2010، ص 92.

[3] صادق راشد الشمري، سياسة الاقراض وسبل تطورها في المصارف العراقية، مطبعة العزة للنشر، بغداد، 2006،24.

[4] حياة عبد الرزاق حسين، الاصلاح المصرفي الواقع والمتطلبات ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية ، المجلد 15 ، العدد1 ،2013، ص 187.

[5] طارق طه ، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت ، دار الفكر الجامعي ، مصر- الاسكندرية ، 2007، ص 439.

[6] بول أ. ساموبلسون ووليام د. نوردهاوس ، الاقتصاد والمال ، ترجمة هشام عبد الله ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، عمان – الاردن ، 2001، ص 620

[7] خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الحادية عشر ، دار وائل للطباعة والنشر ، 2014، ص 38.

[8] منظمة العمل العربية ، سياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية ، مكتب العمل الدولي ، 2003، ص 34.

[9] وليد اسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق، عمان، الطبعة الاولى، 2003، ص 21.